وزير الخارجية القطري يبحث مع بوتين الأزمة السورية

سوريا : مخاوف تهدد حياة 762 محتجزاً في سجن حماة

سيرغي لافروف

محادثات آل ثاني وبوتين في سوتشي

جون كيربي

عواصم - «وكالات» : أعلن وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أنه نقل رسالة من أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تركز محتواها على تطورات الأوضاع في المنطقة، وبشكل خاص الأزمة السورية والتصعيد الأخير في حلب، وسبل إنقاذ العملية السياسية.

وأضاف آل ثاني بأنه بحث مع الرئيس الروسي السبل الممكنة لإنقاذ العملية السياسية، وإنقاذ المدنيين، وفق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار المجموعة الدولية لدعم سوريا. وأكد أن بلاده متفقة على ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي السورية، وأنه يجب توحيد الجهود لإنهاء الأزمة هناك.

من جانبه أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الرئيس فلاديمير بوتين ووزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، تطرقا خلال لقائهما في سوتشي إلى الأزمة السورية، واعتبر أنه رغم وجود خلافات لكن أهم ما يوحد مواقف البلدين هو السعي إلى تحقيق التسوية السياسية بالذات، وإيجاد حل من شأنه الحفاظ على وحدة أراضي سوريا وسيادتها ومؤسسات الدولة، والحيلولة دون انهيار الدولة».

وحول التعاون الثنائي بين روسيا وقطر، أشار لافروف إلى أن البلدين سيعقدان اجتماعا للجنة الحكومية المشتركة للتعاون التجاري - الاقتصادي بعد شهر. وأضاف: «اتفقنا اليوم على تكثيف الاتصالات في المجال الإنساني. وأيد الرئيس الروسي مقترح أصدقائنا القطريين بدراسة إمكانية إجراء عام روسيا في قطر وعام قطر في روسيا في 2018».

من جانب اخر اصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريرا بعنوان «سجن حماة 2016 على خطى سجن صيدنايا 2008»، تحدثت فيه عن تفاصيل استعصاء المحتجزين في سجن حماة المركزي.

ووثق التقرير احتجاز القوات الحكومية لقرابة 762 معتقلاً في سجن حماة المركزي، الذي تخضع ملفات المعتقلين فيه لمحكمة «مكافحة الإرهاب» بدمشق بالدرجة الأولى، ثم للمحكمة العسكرية ومحكمة الميدان العسكرية. فيما سجل التقرير وفاة معتقل واحد في اليوم الرابع للعصيان بسبب رفض إدارة السجن إخراجه لتلقي العلاج.

وذكر التقرير أن المحتجزين في سجن حماة المركزي قاموا بالـ«العصيان» -وهو الثالث من نوعه- بعد دخول مايسمى «قوات حفظ النظام» إلى جناح «الشغب والإرهاب» في السجن، لاقتياد عدد من المعتقلين نحو سجون أخرى، ما يعتبر إجراءً روتينيًا دوريًا، لكن ممارسات «قوات حفظ النظام» العنيفة هذه المرة واعتداءهم بالضرب على السجناء، إضافة إلى حالة الاحتقان الموجودة أصلاً بسبب التأخر الشديد الذي قد يمتد لسنوات للنظر في ملفات المعتقلين، والأحكام الجائرة التي تصدر بحقهم، ومماطلة النظام السوري في تنفيذ وعوده بإجراء تسويات للمعتقلين تنتهي بإطلاق سراحهم، دفع جميع ذلك المعتقلين إلى إعلان حالة العصيان، واحتجاز 8 من عناصر السجن إضافة إلى ضابط.

وذكر التقرير أن قوات النظام نشرت آليات عسكرية في محيط السجن مع مئات قوات المشاة، بينهم ميليشيات لها صبغة طائفية. ما يهدد حياة السجناء.

وقال فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان «لقد مرت ساعات طويلة على قطع إدارة السجن الماء والكهرباء عن المعتقلين، ويجب علينا أن لاننسى أن هناك العشرات من المرضى داخل السجن هم بحاجة أن تصلهم أدويتهم وخاصة مرضى القلب والسكري، وفي حال إصرار السلطات السورية على إنهاء العصيان عبر الاقتحام بالقوة، فنحن بلا أدنى شك أمام مذبحة شبيهة بما حصل في سجن صيدنايا 2008، حيث تسبب اقتحام السجن بمقتل العشرات، وفي ذلك الوقت ادعى المجتمع الدولي أنه لا يعلم شيئا مسبقا، وهو الآن يعلم».

وأوصى التقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالضغط على النظام السوري كي تكون زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر متكررة ودورية ومفاجئة، ودون تواجد لعناصر الأمن.

كما أوصى مجلس الأمن، بتنفيذ قراراته التي تحمل الأرقام: 2041 و2042 و2139و 2254 ومطالبة النظام السوري التوقف الفوري عن استخدام هذا الملف الإنساني كورقة تفاوض في سبيل البقاء في الحكم مدى الحياة، وبالتالي يتوجب الإفراج عن المعتقلين السياسيين ونشطاء الرأي والإغاثة فورا.

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في ختام اجتماعه مع نظيره القطري أن ما يوحد الدول المعنية بالملف السوري هو التوصل إلى حل سياسي للأزمة مع الحفاظ على وحدة الأراضي السوري.

وقال لافروف إنه برغم الاختلافات والتباينات لكن الأساسي الذي يجمعنا هو تطلعنا إلى ضرورة التوصل لحل سياسي بسوريا الذي سيحافظ على وحدة الأراضي السورية وسيادة الدولة ويمنع انهيار مؤسساتها.

من جانب آخر بإعلان روسي وترحيب أمريكي تعيش مدينة حلب بساعات إضافية من الهدنة تمتد لـ72 ساعة أخرى.

وأكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جون كيربي أن الولايات المتحدة ملتزمة الحفاظ على هذه الهدنة لأطول فترة ممكنة.

ورحب كيربي بإعلان موسكو تمديد الهدنة في حلب لثلاثة أيام، مشيرا إلى أن الهدف هو الوصول إلى مرحلة لا تحصى فيها الساعات ويتم فيها احترام وقف الأعمال القتالية احتراما تاما في سائر أنحاء سوريا.

من جهة أخرى توجه وفد من الهيئة العليا للمفاوضات برئاسة رياض حجاب إلى باريس للمشاركة باجتماع وزاري مرتقب الاثنين حيث يستضيف وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إرولت اجتماعا لدول أصدقاء سوريا.

وقال منذر ماخوس المتحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات السورية إن فرنسا تسعى لتشكيل حلف أوروبي خليجي لخلق توازن في ظل الهيمنة الروسية.

■ لافروف: الحل السياسي هو الأوحد للحفاظ على وحدة سوريا

■ كيربي: أمريكا ملتزمة بالهدنة لأطول فترة ممكنة

■ وفد من هيئة المفاوضات برئاسة حجاب يتوجه إلى باريس

المجتمع الدولي يدين قصف مخيم النازحين بإدلب والأسد ينفي

مجزرة إدلب

عواصم - «وكالات» : في الوقت الذي ادان فيه المجتمع الدولي مجزرة النظام السوري الجديدة في مخيم النازحين بريف إدلب والتي وصفتها الأمم المتحدة بأنها قد ترقى إلى جريمة حرب، وطالبت بإجراء تحقيق فوري بالغارة التي أودت بحياة أكثر من خمسين مدنيا، خرج النظام السوري نافيا أن تكون طائراته شنت غارات على مخيم للنازحين قرب الحدود التركية، أمس الخميس، ما أسفر عن مقتل 28 شخصا على الأقل.

وأشار المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد القتلى الذين سقطوا في الهجوم على المخيم قرب بلدة سرمدا يشمل نساء وأطفالا، وقد يرتفع لأن كثيرين إصاباتهم خطيرة.

وقال الجيش السوري في بيان نقلته وسائل الإعلام الرسمية الجمعة «لا صحة للأنباء التي تناقلتها وسائل إعلام حول استهداف سلاح الجو السوري مخيما للنازحين في ريف إدلب».

وفيما اعتبر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين هذه الهجمات «جريمة حرب بدون شك».

وأضاف في بيان «مع وجود هذه الخيام في تلك المواقع منذ عدة أسابيع حيث يمكن رؤيتها بوضوح من الجو فمن المستبعد بشدة أن تكون هذه الهجمات القاتلة حادثا».

ومضى يقول «فريق العمل التابع لي إلى جانب منظمات أخرى لن يتركوا بابا دون أن يطرقوه في جهود البحث والتسجيل للأدلة على ما يبدو أنها جريمة خسيسة ومتعمدة ضد مجموعة من الضعفاء».

وقال «تشير التقارير الأولية إلى أن طائرات الحكومة السورية نفذتها لكن لم يتم التحقق من هذا بعد».

وأظهرت لقطات على مواقع التواصل الاجتماعي عمال إنقاذ يخمدون حرائق شبت في الخيام التي كانت منصوبة بحقل موحل، وتصاعد الدخان الأبيض من الرماد.

وقال زيد إن معظم من هم في المخيمات اضطروا للنزوح عن ديارهم في حلب في فبراير بسبب القصف الجوي المستمر.

وأضاف أنه يشعر بالقلق بسبب الوضع في سجن حماة المركزي الذي سيطر السجناء على جزء منه ويحتجزون بعض الحراس رهائن.

وأسترسل يقول «تطوق قوات الأمن المدججة بالسلاح السجن وتخشى احتمال هجوم فتاك وشيك. مئات الأرواح معرضة للخطر، وأنا أدعو كل السلطات للجوء إلى الوساطة أو بدائل أخرى لاستخدام القوة».

ودعا حكومات الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي لإحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية حتى يكون هناك «مسار واضح لمعاقبة من يرتكبون جرائم من هذا النوع».

تأجيل الحكم على مرسي إلى 18 يونيو

مصر : الإعدام لـ 6 في «قضية التخابر»

محمد مرسي

القاهرة - «وكالات» قضت محكمة جنايات القاهرة، أمس السبت، بإحالة أوراق 6 من المتهمين في قضية التخابر مع قطر للمفتي تمهيدا للحكم بإعدامهم، وحددت جلسة 18يونيو للنطق بالحكم.

وقررت إحالة أوراق كل من أحمد علي عبده عفيفي منتج أفلام وثائقية، وخالد حمدي عبدالوهاب مدير إنتاج بقناة مصر 25، ومحمد عادل كيلاني مضيف جوي بشركة مصر للطيران، وأسماء محمد الخطيب مراسلة بشبكة رصد هاربة، وعلاء عمر محمد سيلان أردني الجنسية هارب، وإبراهيم محمد هلال هارب.

كما قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم على الرئيس المعزول محمد مرسي وآخرين حتى جلسة 18 يونيو المقبل.

وتعد القضية هي الخامسة التي يحاكم فيها مرسي منذ أن تم عزله في 3 يوليو 2013 حيث صدر بحقه حكم بالإعدام في قضية الهروب من وادي النطرون، وحصل على حكم بالسجن 25 سنة في قضية التخابر الكبرى، وفي 21 ابريل من العام الماضي قضت المحكمة بمعاقبته بالسجن 20 عاما في قضية أحداث الاتحادية، وتتبقى قضية إهانة القضاء التي مازالت تنتظر داخل أروقة المحاكم.

وكانت النيابة العامة وجهت للمتهمين، وهم كل من الرئيس المعزول محمد مرسي، ومدير مكتبه أحمد عبدالعاطي، وسكرتيره الخاص أمين الصيرفي، وكل من أحمد علي عبده، وخالد حمدي عبدالوهاب، ومحمد عادل كيلاني، وأحمد إسماعيل ثابت إسماعيل معيد بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا محبوسين على ذمة القضية، وكل من كريمة أمين عبدالحميد الصيرفي طالبة هاربة، وأسماء محمد الخطيب، وعلاء عمر محمد سيلان، وإبراهيم محمد هلال، تهما بارتكاب جرائم الحصول على سر من أسرار الدولة، واختلاس الوثائق والمستندات الصادرة من الجهات السيادية للبلاد والمتعلقة بأمن الدولة وإخفائها وإفشائها لدولة اجنبية، والتخابر معها بقصد الإضرار بمركز البلاد الحربي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي.

ونسبت النيابة إلى المتهمين طلب أموال ممن يعملون لمصلحة دولة أجنبية، بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة البلاد، والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم السابقة، وتولي قيادة والانضمام لجماعة إرهابية تأسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على حريات المواطنين، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة والإخلال بالنظام العام، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

وتعد القضية هي الخامسة التي يحاكم فيها مرسي منذ أن تم عزله في 3 يوليو 2013 حيث صدر بحقه حكم بالإعدام في قضية الهروب من وادي النطرون، وحصل على حكم بالسجن 25 سنة في قضية التخابر الكبرى، وفي 21 ابريل من العام الماضي قضت المحكمة بمعاقبته بالسجن 20 عاما في قضية أحداث الاتحادية، وتتبقى قضية إهانة القضاء التي مازالت تنتظر داخل أروقة المحاكم.

فرنسا تدرب بحارة مصريين على متن حاملة مروحيات

القاهرة - «وكالات» : أبحرت «الناصر» أول سفينة من نوع ميسترال من اثنتين باعتهما فرنسا لمصر بعد إلغاء العقد مع روسيا، الجمعة، لإجراء تدريب للطاقم المصري لمدة أسبوع في البحر، وفق ما علمت وكالة فرانس برس.

وغادرت سفينة الإنزال والقيادة «جمال عبد الناصر» (اسمها الأساسي فلاديفوستوك)، ميناء سان نازير (غرب فرنسا) وعلى متنها نحو 170 من البحارة المصريين و50 مدربا.

وظهر الجنود المصريون الذين صعدوا إلى حاملة المروحيات هذه، مرتدين أزياء بيضاء وخوذ برتقالية، تحت أنظار مئات الاشخاص الذين احتشدوا في المكان، بينما كانت السفينة تتحرك بواسطة قاربين صغيرين لسحب السفن.

ومن المقرر عودة «الناصر» الى سان نازير في 13 مايو، وفقا لمصدر مقرب من الملف.

وتقرر جراء جولة ثانية من التدريبات في منتصف مايو، قبل تسليم حاملة المروحيات الى القاهرة في أوائل يونيو.

أما سفينة ميسترال الثانية التي سميت في البداية «سيباستوبول» والتي ستحمل اسم الرئيس المصري السابق أنور السادات، فستبحر مرتين في عرض البحر في أغسطس قبل تسليمها في سبتمبر.

ووصل الجنود المصريون مطلع فبراير الى سان نازير لتلقي تدريب في مجال الملاحة البحرية على السفينتين الحربيتين، واكتمل عددهم بعدما بلغ 350 بحارا.

وقبل تدريبهم في البحر، تلقوا تدريبا نظريا في مصانع سان نازير التي بنت السفينتين الدفاعيتين في البداية للقوات البحرية الروسية، وتدربوا لاحقا مع المجموعة الصناعية العسكرية البحرية «دي سي ان اس».

واشترت مصر السفينتين بنحو 950 مليون يورو.